

مراقب الشؤون الإنسانية كانون ثاني / يناير 2009

نظرة عامة



بتاريخ 10 كانون ثاني قامت القوات الإسرائيلية بهدم منازل أكثر من 100 فلسطيني، بالإضافة إلى مدرسة القرية، ومنذ ذلك الوقت يستعمل الطلاب خيمة كصف مدرسي. تصوير باتريك زول

تبرز العديد من الأحداث التي وقعت في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر كانون الثاني/يناير مدى تأثير العديد من المجتمعات الرعوية والزراعية، ومعظمهم من البدو الذين يواجهون ظروفًا معيشية تعيسة، وقيودًا على حرية الوصول و/أو خطر التشريد.

ففي الضفة الغربية يعيش الكثير من هذه المجتمعات الضعيفة في غور الأردن وفي المنحدرات الشرقية لمحافظة بيت لحم والخليل، حيث توجد مساحات شاسعة من الأراضي أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها مناطق مغلقة لأغراض التدريب العسكري. ففي إحدى هذه المجتمعات وتدعى خربة تانا (نابلس)، هدم الجيش الإسرائيلي 16 مبنى من بينها مدرسة تخدم 40 طفلًا، مما أدى إلى تشريد 100 من سكانها البالغ عددهم 250 نسمة. وتسلمت عائلات تعيش في ثلاثة تجمعات

أخرى تقع في «مناطق عسكرية مغلقة» أوامر بالطرده خلال كانون الثاني/يناير، معرضة 76 شخصاً آخر لخطر التشريد. وفي مجتمع بدوي آخر يقع في غور الأردن (الكعابنة) تلقت المدرسة الابتدائية أمراً بالتوقف عن العمل (وهو أمر يسبق أمر الهدم)، وبدأ يطلب من سكانه الحصول على تصريح خاص لعبور حاجز التفتيش الذي يتحكم بإمكانية الوصول

إلى مدينة أريحا (يتاف)، التي تعتبر مركز الخدمات الرئيسي لهم. وفي عام 2009، هدم ما لا يقل عن 191 مبنى في المنطقة (ج) الواقعة في الضفة الغربية، أغلبيتها العظمى تقع في «مناطق عسكرية مغلقة»، أي أقل بنسبة 20 بالمائة مقارنة بعام 2008.

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: الخسائر البشرية - زيادة الإصابات في صفوف الفلسطينيين خلال المظاهرات • عمليات تشريد واسعة النطاق في شمال الضفة الغربية • عمليات الهدم والتشريد في القدس الشرقية والمنطقة (ج) • تركيز على «المناطق العسكرية المغلقة»/«مناطق إطلاق النار» • زيادة القيود على حرية مرور البدو عبر حاجز تفتيش غور الأردن • خطة الاستجابة الإنسانية في المنطقة (ج) • إمكانية التنقل وحرية الوصول: تسهيلات ملموسة على حرية التنقل في محافظة الخليل • تواصل القلق حيال إمكانية وصول عمال المساعدة الإنسانية في الضفة الغربية

قطاع غزة: الخسائر البشرية المتصلة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي • تصعيد العنف الإسرائيلي الفلسطيني يؤدي إلى مقتل ثمانية فلسطينيين خلال كانون الثاني/يناير • استمرار الحصار؛ انخفاض الواردات بنسبة 21 بالمائة • إمدادات الوقود • سياسة تقنين غاز الطهي ما زالت مستمرة • المزيد من النقص في الوقود الصناعي يعمق أزمة الكهرباء • فيضان غزة والاستجابة له • نظرة عامة: مرور عام على الهجوم العسكري «الرصاصة المصوب»: الاحتياجات الإنسانية ما زالت مرتفعة نظراً لاستمرار الحصار • آخر تطورات مرض أنفلونزا الخنازير (أتشذإنذ) في غزة في أواخر عام 2009 • آخر تطورات التحويلات الطبية إلى الخارج • إسرائيل تصدر تقريراً لمواجهة نتائج تقرير جولدستون

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تحديات أمام تطبيق الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة • آخر تطورات تمويل المساعدات الإنسانية

الوحيد العامل لإدخال البضائع (باستثناء الحزام الناقل في معبر كارني). مع العلم أن التحويل التدريجي لجميع شحنات المساعدة الإنسانية إلى معبر كيرم شالوم منذ فرض الحصار زاد على نحو كبير من تكاليف نقل المساعدات الإنسانية بسبب موقعه، وانعدام القدرة على التخزين، وطلب السلطات الإسرائيلية إعادة تعبئة الحاويات في ألواح التحميل. وخلال هذا الشهر أيضاً، ذكر منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال مناسبة مشتركة مع اتحاد الجمعيات الدولية للتنمية، أنّ «الإغلاق المتواصل لقطاع غزة يقوّض عمل نظام الرعاية الصحية... ويتسبب في تدهور مستمر في المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة».

إن تخفيف القيود المفروضة على استغلال الفلسطينيين لأراض في المنطقة (ج) وإنهاء عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية، هي خطوات حيوية يجب اتخاذها من أجل تحسين الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستعادة كرامة مواطنيها.

بينما تؤثر ظروف المعيشة السيئة والقيود المفروضة على حرية الوصول فعلياً على جميع سكان قطاع غزة، إلا أن بعضاً من أكثر سكانها تأثراً كانوا ضحية فيضانات نجمت عن الأمطار الغزيرة التي هطلت في منطقة المغرقة: فقد اضطر ما يقرب من 800 من السكان، معظمهم من البدو، إلى إخلاء منازلهم بصورة مؤقتة؛ وتقدر أعداد الماشية التي نفقت بحوالي 500 رأس من الخراف وبعض الماعز، بالإضافة إلى مئات من الدجاج، إضافة إلى تدمير العديد من خلايا النحل نتيجة لهذه الفيضانات التي زادت ظروفهم المعيشية سوءاً.

و تحدد الإجراءات الجديدة التي تبنتها السلطات الإسرائيلية مؤخرًا من قدرة وكالات المساعدة الإنسانية على تقديم المساعدة للمواطنين في القدس الشرقية أو العمل فيها، وقد يسهم ذلك في زيادة ترسيخ فصلها عن باقي الضفة الغربية. وبموجب هذه السياسة، يعطى أفراد أطقم المنظمات غير الحكومية الدولية تأشيرات سفر سياحية لا تسمح لهم بالعمل في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، تراجع وصول موظفو المهن الصحية الحاملين لبطاقة هوية الضفة الغربية إلى مستشفيات القدس الشرقية مرة أخرى في كانون الثاني/يناير.

وفي قطاع غزة، انخفضت القدرة على إدخال البضائع الحيوية هذا الشهر، وذلك نظراً للإغلاق النهائي لمعبر نقل الوقود (ناحال عوز) الأمر الذي جعل من معبر كيرم شالوم المعبر

الضفة الغربية

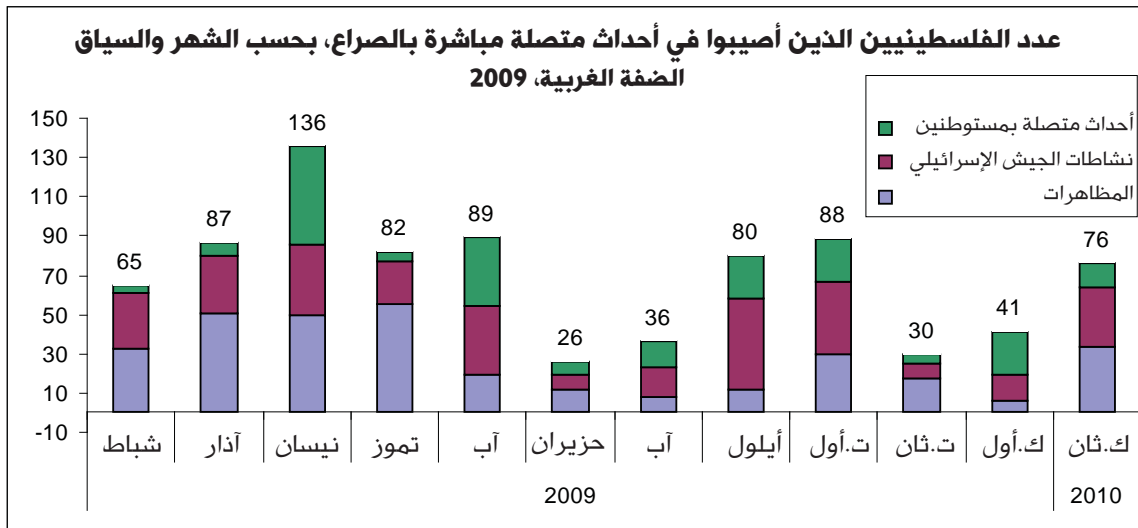
الخسائر البشرية

زيادة الإصابات في صفوف الفلسطينيين خلال المظاهرات

لشهر الثالث على التوالي، طرأ ارتفاع على عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا في الضفة الغربية على يد قوات الأمن الإسرائيلية وفي حوادث متصلة بعنف المستوطنين. ففي شهر كانون الثاني/يناير، أصيب ما مجموعه 76 فلسطينياً على خلفية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأصيب 34 من 69 هم مجمل المصابين (من بينهم 12 طفلاً) على يد قوات الجيش أو الشرطة الإسرائيليين، فيما أصيب سبعة على يد مستوطنين إسرائيليين. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب هذا الشهر تسعة مستوطنين إسرائيليين على أيدي فلسطينيين في الضفة الغربية، حيث أصيب ستة منهم في حوادث تضمنت إلقاء فلسطينيين الحجارة على السيارات المارة في طرق الضفة الغربية، ومن بين هؤلاء الستة طفل يبلغ من العمر عام واحد. ولم يُقتل أي فلسطيني أو إسرائيلي في الضفة الغربية على خلفية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقد جرح ما يقرب من نصف المصابين الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية (34 من 69 من مجمل المصابين) في سياق المظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار التي تنظم في قرية نعلين، وبلعين (في رام الله)، والمعصرة (في بيت لحم) بالإضافة إلى المظاهرات المنتظمة التي تنظم ضد توسيع مستوطنة حلامي، على حساب أراضي الفلسطينيين، في قرية النبي صالح (رام الله). ومن هؤلاء المصابين أربعة أطفال فلسطينيين، من بينهم طفل في التاسعة من عمره أصيب جراء عيار معدني مغلف بالمطاط في رأسه على يد القوات الإسرائيلية خلال المظاهرة التي نُظمت في قرية نعلين في الأول من شهر كانون الثاني/يناير.

أما باقي الإصابات فقد حدثت خلال عمليات الجيش الإسرائيلي أو أحداث متفرقة أخرى. وقد وقعت أحد أبرز هذه الأحداث في 13 كانون الثاني/يناير بالقرب من قرية صافا (الخليل) وأسفرت عن ثلاثة إصابات عندما أطلق الجنود الإسرائيليون الأعيرة



عمليات تشريد واسعة النطاق في شمال الضفة الغربية

السلطات الإسرائيلية تسوي بالأرض منازل أكثر من 100 مواطن فلسطيني في المنطقة (ج)

هدمت السلطات الإسرائيلية خلال شهر كانون الثاني/يناير 37 مبنى يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية، ما أدى إلى تشريد 109 فلسطينيين، وقد وقعت جميع عمليات الهدم التي نفذت في كانون الثاني/يناير في المنطقة (ج)، ومعظمها في تجمع سكني واحد يقع في محافظة نابلس. ويمثل هذا الرقم مثلي المعدل الشهري لعمليات الهدم في المنطقة (ج) خلال عام 2009 (16) وأربعة أمثال المعدل الشهري لعدد الأشخاص المشردين خلال عام 2009 (27).

ففي 10 كانون الثاني/يناير هدمت السلطات الإسرائيلية منازل يسكنها 100 فلسطيني من بينهم 34 طفلاً في خربة تانا (نابلس) الواقعة في غور الأردن. وقد تضمنت المباني المهذمة 16 مبنى سكنياً، ومدرسة القرية، و12 حظيرة ماشية، ومطبخين ومرحاض. إضافة إلى ذلك أجبر السكان الذين يبلغ عددهم 250 شخصاً تقريباً على هدم ثلاث خيام سكنية بأنفسهم. وتعتبر خربة تانا مجتمعاً من الرعاة والمزارعين الذين يعيشون منذ عقود في هذه المنطقة التي أعلنتها الجيش الإسرائيلي في السبعينات «منطقة عسكرية مغلقة» لأغراض التدريب العسكري («منطقة إطلاق نار»)، تحظر فيها الإدارة المدنية الإسرائيلية البناء (أنظر المربع في هذا التقرير). وقد شُرد معظم سكان هذا المجمع، الذين يعيشون عموماً في خيام وملاجئ من الصفيح وكهوف ويعتمدون على الأرض لكسب رزقهم، في وقت سابق في حزيران/يوليو 2005 نتيجة لعمليات الهدم إلا أنهم أعادوا بناء منازلهم.

المعدنية المغلقة بالمطاط على مزارعين ونشطين دوليين كانوا يحاولون غرس الأشجار. وكانت السلطات الإسرائيلية قد أعلنت في السابق عن هذه المنطقة «أرض دولة» ورفضت منح المزارعين تصريحاً باستخدامها. يُشار إلى أن إسرائيل صنفت من جانب واحد ما يقرب من 30 بالمائة من أراضي الضفة الغربية «أراضي دولة»، وضمتها إلى حدود المجالس الإقليمية والمحلية التابعة للمستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي حرمان الفلسطينيين من استخدامها.

وخلال هذا الشهر أيضاً، أصيب سبعة فلسطينيين على يد مستوطنين إسرائيليين¹، إضافة إلى الإبلاغ عن سبع حوادث تضمنت تدمير المستوطنين الإسرائيليين للممتلكات. وقد أصيب خمسة من الفلسطينيين السبعة الذين أصيبوا على يد المستوطنين الإسرائيليين خلال المظاهرات الاحتجاجية التي نظمت في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية أو بعدها مباشرة. ونظراً لمحاولات المنظمات الاستيطانية الإسرائيلية المتواصلة لتوسيع وجودها في هذه المنطقة²، أصبح الحيّ بؤرة توتر إسرائيلية فلسطينية داخل القدس الشرقية، وانضم إلى كل من نعلين، وبلعين، والمعصرة والنبي صالح ليصبح مسرحاً للمظاهرات الأسبوعية المنظمة.

أما الإصابتان الأخريان المتصلتان بمستوطنين فوقعتا عندما دخل مستوطنون إسرائيليون قرية بيتللو (رام الله) واشتبكوا مع السكان رداً على هدم السلطات الإسرائيلية لمبنى يُستخدم بمثابة كنيس في بؤرة استيطانية مجاورة. وقد وقع هذا الحادث في سياق ما يُسمى بإستراتيجية «بطاقة الثمن»، التي تطبقها مجموعات المستوطنين المتشددة. يُشار إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كان قد أصدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تقريراً صوّتت فيه قرية بيتللو بصفقتها إحدى المجتمعات الفلسطينية المعرضة لعنف المستوطنين في إطار إستراتيجية «بطاقة الثمن»³.

أريحا. وقد أثرت هذه القيود بصورة بالغة على إمكانية وصول أفراد هذا التجمع إلى مدينة أريحا التي يعتمدون عليها كلياً لتلبية احتياجاتهم من الخدمات الصحية والتعليمية والتسوق. ولدى حرمانهم من إمكانية العبور عبر هذا الحاجز، اضطر سكان هذا التجمع إلى مطالبة مركز الارتباط الفلسطيني للتدخل لدى السلطات الإسرائيلية للسماح لهم بالعبور إلى منازلهم.

وفي الفترة الواقعة ما بين آذار/مارس 2005 وأبريل/نيسان 2007، فرض على جميع سيارات الضفة الغربية والمشاة من حملة بطاقات هوية تشير إلى أن عناوين سكنهم ليست في أريحا أو منطقة شمالي غور الأردن الحصول على تصريح لدخول منطقة شرق غور الأردن عبر حاجز تفتيش الحمرا، وتياسير وبيتاف. وفي 2007 أوقف هذا الشرط بالنسبة للمشاة والأشخاص المسافرين في وسائل المواصلات العامة ولكنه مستمر بالنسبة للسيارات الخاصة حتى هذا اليوم. يضاف إلى ذلك أن الأشخاص الذين يحصلون على تصريح بالعبور بسيارات خاصة يجب أن تكون السيارات التي يقودونها مرخصة على أسمائهم كي يُسمح لهم بعبور حاجز التفتيش باتجاه غور الأردن. وبالرغم من أن أفراد عشيرة الكعابنة هم بالفعل من سكان غور الأردن، إلا أن 100 من بين العائلات البالغ عددها 150 عائلة تنتمي لهذه العشيرة مسجلون في دائرة تسجيل السكان وفي بطاقات هويتهم بصفتهم سكان الخليل ورام الله. ولكن حتى وقت قريب، أعفي هؤلاء من مطلب الحصول على تصريح رغم ذلك، في أعقاب تنسيق ما بين مكثبي الارتباط الفلسطيني والإسرائيلي.

يجدر بالذكر أن الطريق الآخر المتاح لأفراد هذا التجمع للوصول إلى مدينة أريحا هو طريق أطول وأكثر تكلفة (عبر قرية العوجا، طريق رقم 90 وعبر المدخل الجنوبي للمدينة). وفي أعقاب التطورات الأخيرة، أرسل مكتب الارتباط الفلسطيني رسالة إلى نظيره الإسرائيلي يطلب فيها الإبقاء على الترتيب السابق، إلا أن الأخير لم يصدر حتى الآن رداً رسمياً على هذه الرسالة.

خطة الاستجابة الإنسانية في المنطقة (ج)

يُصنف أكثر من 60 بالمائة من الضفة الغربية حالياً ضمن المنطقة (ج)، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية والسلطة القضائية على التخطيط والبناء. وبالرغم من أن عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في المنطقة (ج) غير معروف¹⁰، إلا أنه يقدر أن هناك ما يصل إلى 150,000 فلسطيني يعيشون في المنطقة (ج)، الكثير منهم يعتبرون من أكثر السكان فقراً في الضفة الغربية. ورغم ارتفاع معدل توفير الخدمات للسكان في المناطق (أ) و (ب) خلال السنوات الأخيرة، إلا أن التجمعات الواقعة في المناطق النائية من المنطقة (ج) تكافح من أجل

وقدمت مساعدة طارئة لسد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسكان. وتضمن ذلك الطعام، والخيام، ومختلف الأغراض غير الغذائية، ومستلزمات المواشي بما فيها الأدوية البيطرية. وأشارت السلطة الفلسطينية إلى أنها ستعمل مع التجمع السكاني لتحديد الاحتياجات على المدى المتوسط وال المدى الطويل الناجمة عن عمليات الهدم وتليبيتها. ويعيش السكان حالياً في خيام نصبت بالقرب من مساكنهم المهتمة.

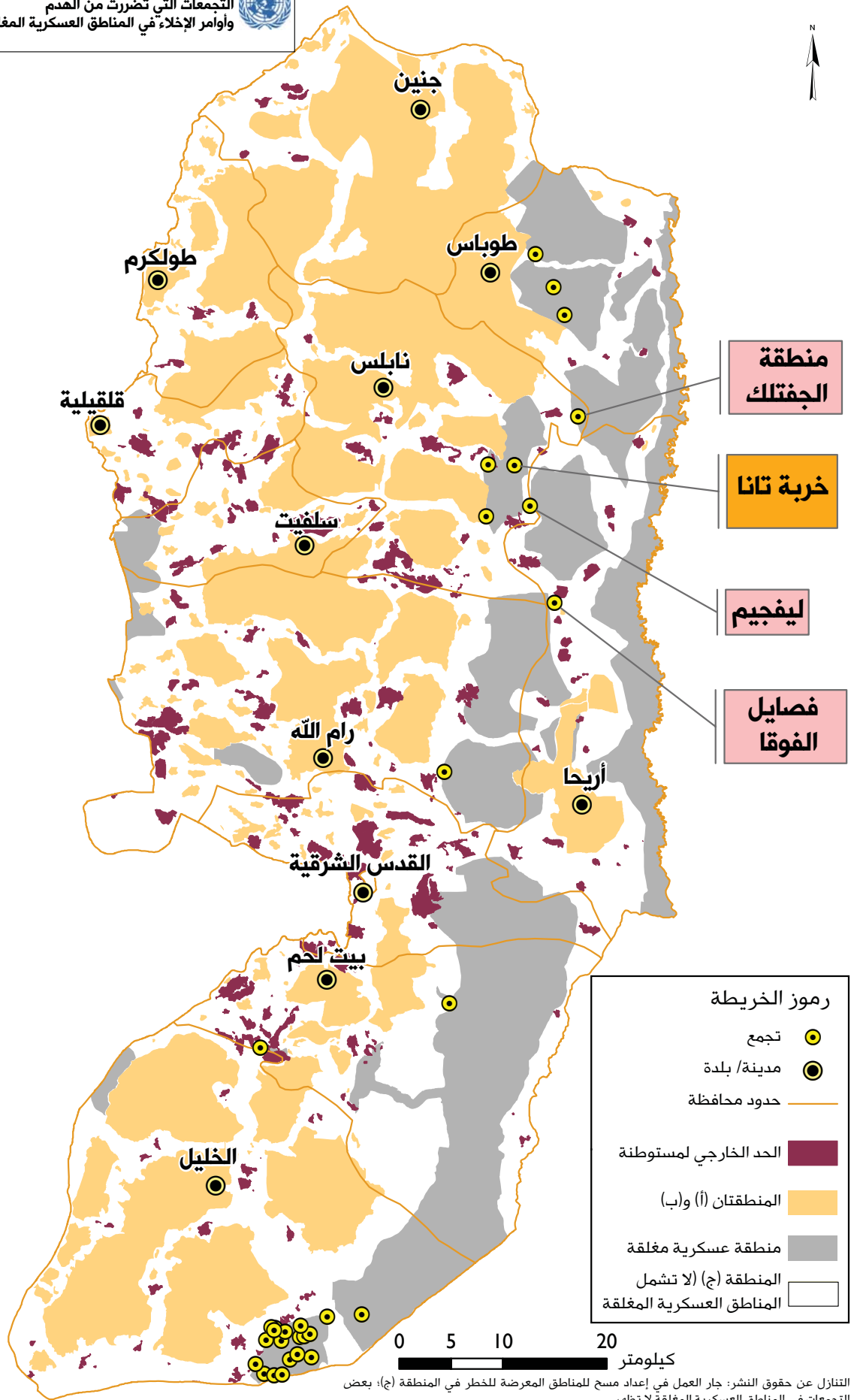
وخلال هذا الشهر أيضاً، وتحديداً في 19 كانون الثاني/يناير هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية مبنين كانا جزءاً من مبنى سكني يقع في قرية جب (القدس) بحجة عدم حصوله على ترخيص للبناء. وقد تضررت جراء عملية الهدم هذه عائلة فلسطينية مكونة من تسعة أشخاص، من بينهم خمسة أطفال، يقيمون الآن في الجزء من المبنى الذي لم يلحقه الضرر خلال عملية الهدم.

واستمرت السلطات الإسرائيلية خلال هذا الشهر في إصدار أوامر وقف البناء والهدم لمبان في المنطقة (ج) أنشئت بدون الحصول على تراخيص للبناء تشترط إسرائيل الحصول عليها. ومن بين المباني المستهدفة بهذه الأوامر التي صدرت خلال كانون الثاني/يناير ثمانية مبان سكنية، وخمسة مبان أخرى قيد الإنشاء، ومبنى مكون من طابقين، وبيت متنقل يستخدم بمثابة مدرسة، ومسجد ومرحاض.

وقد سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا الشهر عمليتي هدم ذاتيتين في القدس الشرقية تسببتا في تشريد سبعة أشخاص من بينهم خمسة أطفال. وخلال هذا الشهر، أفادت تقارير إعلامية إسرائيلية أن رئيس بلدية القدس أشار إلى نية البلدية تطبيق 200 أمر هدم في منطقة سلوان رداً على طلب أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية يقضي بإغلاق بؤرة استيطانية مجاورة تدعى بيت يوناتان⁴ وإخلاء سكانها. وفي عام 2009 طردت السلطات الإسرائيلية 53 مواطناً فلسطينياً من منازلهم في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية بعد إصدار محكمة إسرائيلية أمراً يدعم ادعاءات مستوطنين إسرائيليين بامتلاكه أرضاً في هذه المنطقة. (وقد شهدت ملكية الأراضي في هذه المنطقة معركة قضائية طويلة).

زيادة القيود على إمكانية عبور البدو لحاجز التفتيش في غور الأردن

منذ منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2009، حُرّم معظم أفراد عشيرة الكعابنة البدوية الذين يعيشون في مواقع مختلفة في منطقة العوجا في غور الأردن من الدخول بسياراتهم عبر حاجز بيتاف المجاور الذي يتحكم بإمكانية الوصول إلى مدينة



اتجاهات الهدم والتشريد خلال عام 2009، القدس الشرقية والمنطقة (ج)

القدس الشرقية: هدم في القدس الشرقية 80 مبنى على الأقل خلال عام 2009؛ مقابل 93 هدمت في عام 2008. ويتضمن هذا العدد كلا من عمليات الهدم التي نفذتها السلطات الإسرائيلية وعمليات الهدم الذاتي التي نفذها الفلسطينيون بأمر من السلطات الإسرائيلية. وقد أدت هذه العمليات إلى تهجير 300 فلسطيني، من بينهم 149 طفلاً. وذلك إضافة إلى 186 آخرين من بينهم 82 طفلاً، تضرروا نتيجة للهدم الجزئي لمنازلهم أو أماكن عملهم على سبيل المثال لا الحصر.

وقد وقعت معظم عمليات الهدم في مناطق مثل بيت حنينا، وسلوان، والطور، وجبل المكبر، والثوري، ورأس خميس، ووادي الجوز، وصور باهر، والعيسوية والبلدة القديمة. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت مئات أوامر الهدم بحق سكان فلسطينيين في القدس الشرقية على مدار العام وتحديداً في منطقة بيت حنينا، سلوان (بما فيها حي البستان)، والطور، والثوري، وجبل المكبر. ووفقاً لما تورده بعض التقديرات المتحفظة هنالك ما يزيد عن 1500 أمر هدم معلقة في القدس الشرقية. أي أن ما مجموعه 60.000 مواطن فلسطيني يسكنون في المدينة قد يكونون عرضة للتشريد وهدم منازلهم.

إضافة إلى ذلك أجبر 53 شخصاً (عائلتان)، من بينهم 20 طفلاً على إخلاء منازلهم بالقوة في حي الشيخ جراح الفلسطيني في أعقاب محاولات منظمة تنفيذها منظمات استيطانية للسيطرة على المنطقة. ويظل ما لا يقل عن 24 منزلاً آخر بسكانها البالغ عددهم 300 شخصاً، عرضة للطرد القسري بينما بدأت الإجراءات القانونية ضد ثمانية من هذه المنازل بالفعل.

المنطقة (ج): هدم في عام 2009 ما لا يقل عن 191 مبنى في المنطقة (ج) أي أنه عدد أقل مقارنة بعام 2008 الذي شهد 237 عملية هدم. وقد نفذت جميع عمليات الهدم، باستثناء تسعة منها، في النصف الأول من العام. وقد نُفذت معظم هذه العمليات في محافظات طوباس وأريحا والخليل ونابلس، وأسفرت عن تشريد 319 فلسطينياً، من بينهم 167 طفلاً، وتضرر 572 شخصاً من بينهم 332 طفلاً كذلك. وقد استهدفت معظم عمليات الهدم مجتمعات فقيرة من الرعاة والمزارعين يسكنون بالقرب من المستوطنات أو في مناطق أعلنها الجيش مناطق مغلقة لأغراض التدريب العسكري أو مناطق "إطلاق نار"، (أنظر المربع في هذه الوثيقة). وتشير أرقام رسمية إلى أن ما لا يقل عن 3,300 أمر هدم ما زالت معلقة في أنحاء المنطقة (ج).

تسهيلات ملموسة على تسهيل حرية التنقل في محافظة الخليل

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا الشهر إزالة 25 معيقاً من معيقات الحركة في أنحاء مختلفة من محافظة الخليل، من بينها 22 من المتاريس الترابية وحاجزي طرق وبوابة طريق. وقد كانت تسعة من هذه المعيقات تقع على طول طريق 60، وهو شريان حركة المرور الرئيسي الواصل ما بين الشمال والجنوب، وطريق 356، وتمنع سكان تسعة تجمعات وبلدات فلسطينية (حوالي 9,000 شخص) من المرور بسياراتهم مباشرة في هذين الطريقين. أما معيقات الحركة الأخرى التي أزيلت فقد كانت تغلق طرقاً مؤدية إلى أراضي زراعية.

وخلال كانون الثاني/يناير أيضاً، بدأ الجيش الإسرائيلي بالسماح للسيارات الفلسطينية بالوصول إلى مقطع طريق 3265 الواقع غربي محافظة الخليل والذي كان محظوراً عليهم استخدامه في السابق. وقد أغلق هذا الطريق منذ حوالي سبع سنوات واقتصر استخدامه على المستوطنين الإسرائيليين الذي استخدموه للتنقل ما بين البؤرة الاستيطانية نيجوهوت وإسرائيل. وقد أجبر هذا الإغلاق حوالي 25,000 شخص

الحصول على ما يكفي من الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدات مثل المياه والصرف الصحي، والتعليم الأساسي والمسكن الآمن. ونتيجة لذلك، صنفت المنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية المنطقة (ج) كمنطقة تحظى بأولوية للحصول على المساعدات الإنسانية. وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية تتولى مسؤولية تقديم الخدمات في المنطقة (ج)، إلا أن الإدارة المدنية الإسرائيلية تحتفظ بالسيطرة على التخطيط والبناء. فعلى سبيل المثال، تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية تزويد الفلسطينيين القاطنين في المنطقة (ج) بالخدمات الصحية والتعليمية، غير أنّ الصعوبات في الحصول على تراخيص للبناء من الإدارة المدنية الإسرائيلية لإنشاء أو توسيع المدارس والعيادات الطبية تقوض الجهود المبذولة لتقديم هذه الخدمات الأساسية. هذا إضافة إلى أن منظمات المساعدة واجهت تحديات كبيرة نظراً لصعوبة الحصول على تصاريح للبناء.¹¹

ومن أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسكان القاطنين في المنطقة (ج)، طورت منظمات الإغاثة الشريكة إطاراً للمساعدة في هذه المنطقة يركز على تلبية الاحتياجات العاجلة الملحة للمجتمعات الفقيرة في مجالات المياه والتعليم والمأوى.

منذ عام 1967 أعلنت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 18 في المائة من الضفة الغربية مناطق "مغلقة" لأغراض التدريب العسكري. وتقع معظم مناطق التدريب هذه في غور الأردن وعلى طول المنحدرات الشرقية التابعة لمحافظة بيت لحم والخليل. ويحظر على الفلسطينيين دخول هذه المناطق أو البناء فيها، لكن تطبيق القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين تختلف باختلاف المنطقة، كما أن حدود هذه المناطق المغلقة لم ترسم بوضوح على الأرض. وقد سكنت الكثير من التجمعات السكنية الواقعة في "مناطق إطلاق النار" في هذه المناطق قبل الإعلان عنها كمناطق مغلقة ويفيد سكانها أنهم لم يشاهدوا أي تدريب عسكري بالقرب من مساكنهم.

وقد أغلقت هذه لمناطق بناءً على الصلاحيات الممنوحة للقائد الجيش الإسرائيلي بموجب الأمر العسكري رقم 378، الأمر الخاص بقوانين الدفاع، والذي نشر أول مرة عام 1970 وعدل مرات عديدة منذ ذلك الوقت. وبموجب هذا القرار يخلو قائد الجيش الإسرائيلي بإصدار قرار يعلن فيه أي منطقة كمناطق مغلقة. والأشخاص الذين يدخلون المنطقة المغلقة أو يتواجدون فيها بدون تصريح من القائد العسكري، إلا إذا أعفوا من ذلك، فيتم إخلاؤهم من المنطقة. ولا تنطبق صلاحية إخلاء شخص موجود في منطقة مغلقة بدون تصريح على شخص يعتبر "مقيماً دائماً في المنطقة المغلقة". وبالرغم من ذلك تبقى المعايير التي يحدد بموجبها المقيمون "الدائمون" غير واضحة، وقد فشلت محاولات الكثير من التجمعات في الحصول على هذا التصنيف.

شهد عام 2009 ازدياداً في فرض القيود القابلة للتطبيق في هذه المناطق، بما في ذلك وضع لافتات "منطقة إطلاق نار" في العديد من المواقع في غور الأردن، بالإضافة إلى ازدياد عمليات الطرد والهدم التي تطال التجمعات السكنية التي تعيش في المنطقة؛ وقد وقع ما يقرب من 80 بالمائة من عمليات الهدم التي نُفذت في المنطقة (ج) في مناطق أعلنت "كمناطق إطلاق نار". وفي عام 2010، إلى جانب تشريد السكان في خربة تانا (أنظر القسم أعلاه)، تم تهديد عدد من التجمعات السكنية الواقعة في مناطق مغلقة بالتشريد:

- تلقى سكان تجمع ليفجيم، جنوب شرق مدينة نابلس، خلال شهر كانون الثاني/يناير أوامر طرد شملت ثلاثة مبان مما يُعرض 29 شخصاً من بينهم 23 طفلاً لخطر التشريد؛
- تلقى سكان تجمع فصايل الفوقا (أريحا) أوامر طرد شملت خمس خيام وحظيرتين تملكها ثلاث عائلات، الأمر الذي يُعرض 18 شخصاً، من بينهم 11 طفلاً، لخطر التشريد؛ و
- تلقى سكان تجمع الجفتك (أريحا) أوامر طرد بحق سبع خيام تملكها ثلاث عائلات، ويُستخدم أربع من هذه الخيام كمساكن والثلاث الأخرى تستخدم كحظائر للماشية. ويعرض هذا الأمر 29 فلسطينياً، من بينهم 23 طفلاً، لخطر التشريد.

ويعتبر العديد من العائلات التي تعيش في "مناطق إطلاق النار" من أكثر العائلات فقراً في الضفة الغربية وهم مجموعات صُنفت بأنها ذات أولوية للحصول على المساعدة الإنسانية. وتعيش معظم العائلات في مبان بدائية للغاية (مثل الخيام وبيوت الصفيح وغيرها)؛ كما أن السكان هم من الرعاة والمزارعين، بما في ذلك البدو، وهم يعتمدون على الأرض لكسب رزقهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العائلات تعاني من إمكانية محدودة للحصول على خدمات (كالتعليم والصحة) وخدمات البنى التحتية (كشبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء). إضافة إلى ذلك، يواجه السكان عدداً من التحديات اليومية تتضمن القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الرعي والأراضي الزراعية؛ وقيود التخطيط وتنظيم الأراضي التي تجبر العديد منهم على البناء بدون الحصول على تراخيص ومواجهة خطر هدم المنازل؛ وشح المياه (بسبب الجفاف وتوزيع موارد المياه غير المنصف)؛ وعنف المستوطنين؛ ومضايقات الجنود الإسرائيليين.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد بعض التجمعات الرعوية على أماكن إقامة موسمية منفصلة لتلبية احتياجاتها المعيشية. فهذه التجمعات تبحث عن مأوى لها في أحد مكان تعيش فيه خلال أشهر فصل الشتاء، وتنتقل للعيش في مرتفعات الضفة الغربية خلال الصيف عندما ترتفع درجات الحرارة وتقل الأعشاب في المراعي بحيث تصبح غير كافية لقطعان مواشيهم. ويعد هذان الموقعان على المستوى ذاته من الأهمية بالنسبة للتجمعات الرعوية والزراعية للحفاظ على أسباب العيش.

وبالتالي، فإن التهديد المتواصل بالطرد على يد السلطات الإسرائيلية يضطر العائلات للعيش في حالة مستمرة من عدم الاستقرار. وبالنظر إلى متطلبات أسلوب حياتهم الرعوي، تشعر هذه المجتمعات أن لا أمامها سوى فرص معدودة تمكنها من كسب رزقها بينما تحاول "إضفاء الشرعية" على وضعها أمام السلطات الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، تضطر معظم العائلات إلى الانتقال للعيش في المنطقة ذاتها وإعادة بناء مبانيها إذا ما تم إخلاؤها أو هدمها.

المنسق الإسرائيلي لأنشطة الحكومة في المناطق على وجوب إصدار تصاريح خاصة لجميع موظفي المستشفيات لتمكينهم من العبور عبر أي حاجز تفتيش إلى القدس الشرقية. ونتيجة لذلك، بدأت السلطات الإسرائيلية بإصدار تصاريح جديدة لجميع موظفي المستشفيات في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 يظهر عليها ختم المنسق الإسرائيلي لأنشطة الحكومة في المناطق في إشارة إلى أن حاملها موظف في مستشفى ويجب تسهيل عبوره. بالرغم من ذلك، انتهى سريان مفعول هذه التصاريح في كانون الثاني/يناير 2010 وعليه مُنع موظفو المستشفيات باستثناء الأطباء من دخول القدس الشرقية من أي معبر خلافا للمعابر الثلاثة المذكورة أعلاه.

ومن بين الأمور التي كانت مبعث قلق في كانون الثاني/يناير 2009، السياسة الجديدة المتعلقة بتأشيرات السفر الممنوحة لأصحاب الجنسيات الدولية العاملين لدى المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بموجب هذه السياسة، التي طبقها المنسق الإسرائيلي لأنشطة الحكومة في المناطق في كانون الأول/ديسمبر 2009، يعطى الأفراد المستهدفين تأشيرات سفر سياحية من فئة (ب 2) بدلا من تأشيرات العمل من فئة (ب 1) التي كانت تعطى حتى الآن. وبالرغم من أن تفاصيل هذه السياسة الجديدة ظلت غير واضحة، إلا أنه من المعروف أن حاملي تأشيرات السفر السياحية من فئة (ب 2) لا يُسمح لهم بالعمل في إسرائيل؛ ومن وجهة نظر السلطات الإسرائيلية، سيطبق هذا الحظر على القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بعد احتلالها عام 1967. ولا يزال من غير الواضح إلى أي درجة ستؤثر هذه السياسة على أفراد أطقم المنظمات غير الحكومية الدولية العاملين في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، وهي منطقة لا تزال تحت سيطرة إسرائيلية إلى درجة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك قد يواجه أفراد أطقم المنظمات غير الحكومية الدولية مشاكل في الوصول إلى بعض المعابر الحدودية كمعبر إيريز المؤدي إلى غزة على سبيل المثال في حال منحو تأشيرة من فئة (ب 2).

وقد طرح اتحاد وكالات التنمية الدولية مخاوف بشأن الوضع القانوني المقلقل الذي سيجد الموظفون أنفسهم فيه إذا ما أصدرت تأشيرات سفر سياحية من فئة (ب 2) لأشخاص جاءوا بنية العمل. وقد وصلت مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية تعليمات شفوية متباينة للغاية من مختلف السلطات الإسرائيلية. إن غياب إجراءات مكتوبة واضحة والمعلومات المتضاربة التي حصلت عليها المنظمات غير الحكومية الدولية، أصبح موظفو المنظمات الدولية عرضة لقرارات وتفسيرات اعتباطية تصدرها مختلف الهيئات الإسرائيلية فيما يتعلق بقضايا على قدر كبير من الأهمية كدخول إسرائيل والأراضي

يعيشون في 12 قرية تقع على طول هذا الطريق أن يسلكوا طريقاً التفاضية طويلة للوصول إلى مراكز الخدمات في مدينتي الخليل ودورا. وقد جاء فتح هذا الطريق بناء على قرار أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في تشرين أول/أكتوبر 2009 يقضى بأن الحظر المفروض على استخدام الفلسطينيين لهذا الطريق حظر غير قانوني.

وتعتبر هذه التدابير استمرارا لسياسة التسهيلات التدريجية على تنقل الفلسطينيين بين المراكز الحضرية التي تقع شرق الجدار والتي تطبقها السلطات الإسرائيلية منذ الأشهر السابقة. وخلافاً لذلك، لم تطرأ أي تطورات موازية فيما يتعلق بحرية وصول الفلسطينيين من وإلى مناطق واقعة خلف الجدار بما فيها القدس الشرقية، وغور الأردن بالإضافة إلى المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (إتش 2)، حيث ظلت هذه المناطق مقيدة بصورة كبيرة. وحتى 2 شباط/فبراير، ما يزال حوالي 550 معيقاً من معيقات الحركة في أماكنها في أنحاء الضفة الغربية، أي أقل بمقدار 80 معيقاً كانت موجودة في شباط/فبراير 2009.¹²

تواصل القلق بشأن إمكانية وصول موظفي المساعدات الإنسانية في الضفة الغربية

تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى تراجع وصول موظفي المهن الصحية الحاملين لبطاقة هوية الضفة الغربية إلى مستشفيات القدس الشرقية مرة أخرى في كانون الثاني/يناير، حيث واجهت أطقم المستشفيات (باستثناء الأطباء) صعوبة كبيرة في الوصول إلى أماكن عملهم نظرا لأن التصاريح التي أصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 لم تعد سارية المفعول في بداية كانون الثاني/يناير 2010. وفي تموز/يوليو 2008، بدأت السلطات الإسرائيلية بتقييد دخول جميع أطقم المستشفيات ممن يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية (بما فيهم الأطقم الطبية وغير الطبية) بثلاثة حواجز تفتيش في القدس الشرقية: قلنديا في الشمال، وجبلو في الجنوب، والزيتون في الشرق. وتشتهر هذه الحواجز بزمن الانتظار الطويل والتأخيرات حيث أدت السياسة الجديدة إلى تأخر وصول الموظفين إلى أماكن عملهم. وبالرغم من أن هذه السياسة طبقت على الأطباء في البداية أيضاً، إلى أن هذا الإجراء خُفف في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 حيث سمح للأطباء مجدداً بالدخول عبر كل الحواجز خلافا لما عليه الحال بالنسبة لغيرهم من أطقم المستشفيات والمرضى.

وفي محاولة لإيجاد حل لهذا الوضع، أُجريت سلسلة من المحادثات ما بين منظمة الصحة العالمية وشبكة مستشفيات القدس الشرقية والمنسق الإسرائيلي لأنشطة الحكومة في المناطق ووزارة الصحة الإسرائيلية في صيف 2009، حيث وافق

ديسمبر 2009. ونتيجة لهذه الحوادث، فقدت الأمم المتحدة 197 ساعة عمل أو ما يعادل 26 يوم عمل مقابل 31 يوم عمل خسرها موظفو الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2009. وحتى الشهر الماضي، كان طلب القوات الإسرائيلية تنفيذ عملية تفتيش داخل مركبات الأمم المتحدة، المسبب الأول لحالات تأخير الوصول أو منعه، 45 في المائة¹³ وذلك إضافة إلى زيادة في نسبة مثل هذه الحوادث (24 بالمائة) نظراً لطلب القوات الإسرائيلية من موظفي الأمم المتحدة بالنزول من سيارات الأمم المتحدة عند حواجز التفتيش.

الغلسطينية المحتلة والمكان الذي يسمح لهم فيه بالعمل بصورة قانونية. وهناك قلق كبير بأن تعيق القيود الجديدة المفروضة على عمل موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية تطبيق برنامج المساعدات الإنسانية، وزيادة تكاليف تقديم المساعدة الإنسانية وقدرة هذه المنظمات على تعيين موظفين جدد في المستقبل.

وفي المجمل، أبلغ أفراد أطقم الأمم المتحدة عن وقوع 42 حادثاً يتعلق بحرية الوصول في كانون الثاني/يناير 2009 في الضفة الغربية، أي أقل بحادث واحد مقارنة بكانون الأول/

قطاع غزة

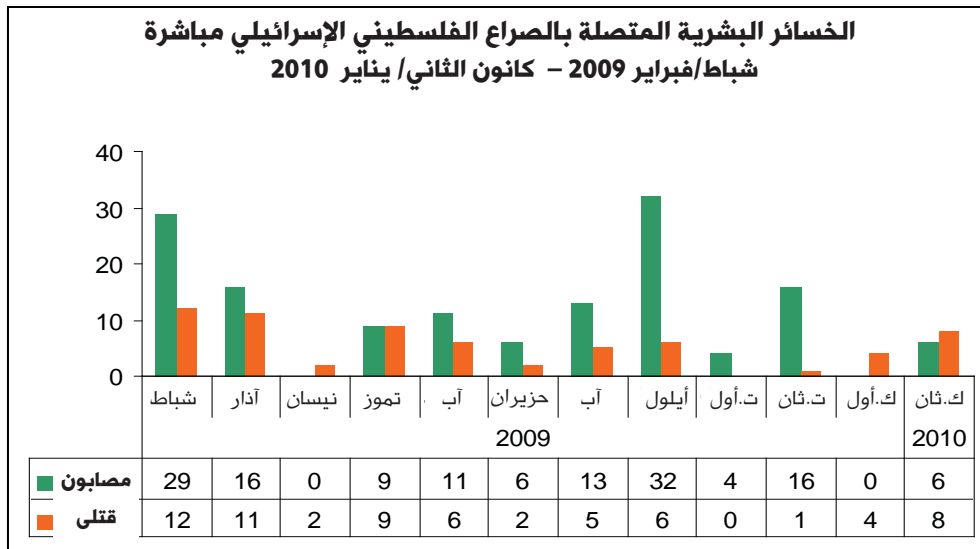
الخسائر البشرية المتصلة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي

تصعيد العنف الإسرائيلي الفلسطيني يؤدي إلى مقتل ثمانية فلسطينيين خلال كانون الثاني/يناير.

شهد كانون الثاني/يناير تصعيداً ملحوظاً في العنف الإسرائيلي الفلسطيني في النصف الأول من الشهر أعقبته فترة أسبوعين من الهدوء النسبي. فقد وقعت سبعة من القتلى الثمانية الذين سقطوا هذا الشهر نتيجة غارات جوية إسرائيلية؛ ثلاثة منهم، من بينهم صبي يبلغ من العمر 15 عاماً، مدنيين كانوا يعملون في نفق يقع أسفل الحدود ما بين غزة ومصر قتل في غارة جوية نفذت في 8 كانون الثاني/يناير. وقد تضمنت العمليات العسكرية الإسرائيلية التي نُفذت خلال أول أسبوعين عدداً من حوادث توغل لعدة مئات من الأمتار في قطاع غزة نفذت خلالها عمليات تجريف للأراضي، بالإضافة إلى عدة حوادث تضمنت إطلاق القوات البحرية الإسرائيلية أعيرة تحذيرية باتجاه قوارب صيد فلسطينية مجبرة القوارب على العودة إلى الشاطئ. ويأتي هذا التصعيد في عمليات الهجوم العسكري الإسرائيلية

الفلسطينيون الذين قتلوا في أنفاق غزة نتيجة انهيار الأنفاق، والحوادث، والغارات الجوية منذ نهاية الهجوم العسكري "الرصاص المصوب" - 18 كانون الثاني / يناير 2009

القتلى	المصابون		
0	4	ك. ثاني	2009
7	13	شباط	
4	5	آذار	
1		نيسان	
7	7	أيار	
3	6	حزيران	
14	28	تموز	
11	11	أب	
7	31	أيلول	
3	8	ت. أول	
3	6	ت. ثاني	2010
5	1	ك. أول	
6	10	ك. ثاني	
71	130	المجموع	



من الصادرات المسجلة خلال شهر واحد منذ كانون الثاني / يناير 2008. وقد أشارت لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية إلى أنه من المخطط السماح بتصدير 300 طن من الفراولة و30 مليون زهرة من أزهار الزينة خلال هذا الموسم الذي ينتهي في 15 شباط/فبراير بالنسبة للفراولة و 20 أيار/مايو 2010 بالنسبة لأزهار الزينة.

إمدادات الوقود

سياسة تقنين غاز الطهي ما زالت مستمرة

في أعقاب إغلاق معبر ناحال عوز في أول كانون الثاني/يناير 2010، أصبح غاز الطهي لا يدخل سوى عبر شبكة الأنابيب الواقعة في معبر كيرم شالوم ذو القدرة التشغيلية التي تبلغ تقريباً نصف قدرة معبر ناحال عوز. نتيجة لذلك، طرأ هذا الشهر انخفاض بنسبة 13 بالمائة على كمية غاز الطهي التي دخلت غزة (2,321 طناً) مقارنة بالشهر الماضي (2,653 طناً). وتمثل هذه الكمية انخفاضاً بنسبة 19 بالمائة مقارنة بالمعدل الشهري خلال عام 2009 (2,850 طناً). ولا تمثل هذه الكمية سوى 40 بالمائة من احتياجات القطاع الشهرية المقدرة (6,000 طن) من الغاز، وذلك وفق تقييمات جمعية أصحاب محطات الوقود في غزة. ونتيجة تواصل نقص غاز الطهي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تُطبّق في جميع أنحاء قطاع غزة خطة تقنين للغاز توزّع في إطارها كميات الغاز المتوفر لدى الهيئة العامة للبترول وإعطاء الأولوية للمخابز والمستشفيات أولاً. وبالرغم من انخفاض الكميات، لم يلاحظ وجود طوابير عند نقاط التوزيع، وربما يكون ذلك بسبب زيادة دخول أنابيب غاز الطهي عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود مع مصر.

المزيد من النقص في الوقود الصناعي يعمق أزمة الكهرباء

منذ بداية العام انخفضت واردات الوقود التي أدخلت إلى محطة توليد كهرباء غزة من معدل أسبوعي بلغ 2.2 إلى 1.8 مليون لتر - أي 57 بالمائة فحسب من احتياجات القطاع المقدرة لتشغيل محطة توليد الكهرباء، وذلك نظراً لنقص التمويل. ونتيجة لذلك اضطرت محطة توليد كهرباء غزة في 23 كانون الثاني/يناير إلى إغلاق أحد محرقاتها العاملة (تربينات) وخفض إنتاجها من 65 إلى 30 ميغاواط.

وقد أسفر خفض محطة توليد كهرباء غزة لإنتاج الكهرباء هذا الأسبوع إلى زيادة عدد ساعات قطع التيار الكهربائي المجدولة التي وصلت إلى حوالي 10-12 ساعة، و4-5 أيام أسبوعياً في مدينة غزة، وشمال غزة والمناطق الوسطى، وإلى 6-8 ساعات، و3-4 أيام في الأسبوع في خان يونس ورفح، وذلك وفقاً لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة. غير أنه هذا التطور عكس

بالتوازي مع أو -كما يفيد الجيش- رداً على التصعيد الملحوظ في عدد الصواريخ وقذائف الهاون التي تطلقها المجموعات الفلسطينية المسلحة باتجاه جنوب إسرائيل وقواعد عسكرية لم ينجم عنها أي إصابات بشرية أو أضرار بالمتلكات.

بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي نجمت عن الحوادث المفصلة أعلاه، قتل ثلاثة فلسطينيين وأصيب سبعة آخرون في انهيار نفق. ومنذ بداية الحصار الإسرائيلي الذي فرض على غزة في تموز/يونيو 2007 ازدادت النشاطات التي تتم عبر الأنفاق تدريجياً رغم مخاطر هذه الأنفاق، من أجل تعويض النقص في الوصول إلى البضائع التي كانت تدخل في السابق عبر المعابر الرسمية.

استمرار الحصار؛ انخفاض الواردات بنسبة 21 بالمائة

خلال شهر كانون الثاني/يناير، بلغ مجموع ما دخل إلى غزة 2,062 حمولة شاحنة من البضائع، أي بانخفاض بلغ 21 بالمائة مقارنة بعدد حمولات الشاحنات التي دخلت خلال كانون الأول/ديسمبر 2009 (2,597). إضافة إلى أنّ واردات هذا الشهر لم تشكل سوى 17 بالمائة فحسب مقارنة بالمعدل الشهري من الشاحنات التي أدخلت خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007 (12,350)، أي قبل فرض الحصار على غزة.

ومثلما كان الوضع في الأشهر السابقة، شكلت الإمدادات الغذائية ومستلزمات الصحة العامة الحصة الأكبر من إجمالي حمولات الشاحنات 1,642 أو 80 بالمائة. أما النسبة المتبقية، حوالي 20 في المائة، فاشتملت على شحنات محدودة من إمدادات الوقود، مواد استهلاكية غير مأكولة، ومستلزمات طبية وزراعية وأجهزة كهربائية/صناعية. وقد سُمح خلال هذا الشهر بدخول ما مجموعه 111 شاحنة محملة بالمعدات الصناعية والأغراض المنزلية إلى قطاع غزة، تتضمن: الزجاج (60 شاحنة) الذي سُمح بإدخاله منذ 29 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ وبردات المياه (36)؛ إضافة إلى دخول قطع الغيار الكهربائية لشركة توزيع كهرباء غزة وشركة الاتصالات الفلسطينية، ومنظمة غوث وتشغيل اللاجئيين (الأنروا) (15).

في 21 كانون الثاني/يناير، نظرت محكمة إسرائيلية التماساً قدمته منظمة حقوق إنسان إسرائيلية تدعى جيشا، بموجب قانون حرية المعلومات، في أعقاب فشل السلطات الإسرائيلية في عرض وثائق تتعلق بسياساتها في توريد البضائع إلى غزة. وقد طلبت المحكمة من الدولة تقديم الوثائق المطلوبة خلال 30 يوماً أو تفسير رفضها القيام بذلك.

ورغم القيود المستمرة على التصدير، سمحت إسرائيل بتصدير 44 شحنة من أزهار الزينة والفراولة من غزة. وهو أعلى معدل

تضمنت البطانيات، والأفرشة، والطعام، والملابس، وحليب الأطفال، والأطعم الصحية، ومعدات المطبخ ومساعدات نقدية طارئة على العائلات المتضررة. ورغم أن مدى الدمار الذي أحدثه الفيضان للمنازل والأرض الزراعية، والممتلكات ومصادر الرزق ما زال قيد التقييم، من المقدر أن يتطلب سكان المنطقة مساعدة على المدى الطويل.

نظرة عامة: مرور عام على الهجوم العسكري "الرصاص المصوب": الاحتياجات الإنسانية ما زالت مرتفعة نظراً لاستمرار الحصار

بعد عام على نهاية الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصوب» ما زالت الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة مرتفعة، بينما منعت نشاطات إعادة البناء نظراً للحصار الإسرائيلي المتواصل. وعلى مدار العام الماضي نفذت المنظمات الإنسانية سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً؛ وقد تم تمويل 65 بالمائة تقريباً من متطلبات عملية المناشدة الموحدة 2009 لإقامة المشاريع في غزة.¹⁴ على الرغم من ذلك، يبقى رفع الحصار المطلب الرئيسي لإنعاش الاقتصاد في غزة، وخفض الفقر والبطالة والحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

توزيع 57 مليون دولار نقداً لتلبية احتياجات المواطنين المسكن

نظراً للحصار المتواصل ونقص مواد البناء، فقد تمثلت الاستجابات الأساسية التي قدمتها الوكالات العاملة في قطاع المسكن في مساعدات نقدية لجميع أولئك الذين دمرت منازلهم أو تعرضت لأضرار كبيرة، وذلك من أجل تغطية رسوم الإيجار وغيرها من التكاليف المعيشية إلى حين إعادة الإعمار أو الترميم. وقد غطت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) 3,516 عائلات من اللاجئين، بما مجموعه 14.9 مليون دولار؛ في حين غطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2,201 عائلة من غير اللاجئين، بما مجموعه 8.9 مليون دولار إضافة إلى أن السلطات المحلية غطت 2,509 عائلات تضررت منازلها إلى جانب 6,373 عائلة متضررة أخرى بما مجموعه 32.9 مليون دولار.

ونظراً لتوفر كمية محدودة من مواد البناء قدمت الوكالات مساعدات نقدية لإجراء تصلحيات بسيطة على المنازل. وحتى هذا اليوم زودت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) 35,885 عائلة بالدعم، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زود 6,960 عائلة بالمساعدات لإجراء تصلحيات حيوية على منازلها. كما أن وكالات مختلفة أخرى توزع الأغطية البلاستيكية والقماش المشمع وغيرها من المواد

خلال نهاية الشهر عندما دفعت السلطة الفلسطينية مقابل 800,000 لتر من الوقود مكنت المحطة من تشغيل محركين (تربينات) إضافيين. ونتيجة لذلك انخفض عدد ساعات قطع التيار الكهربائي المُجدولة إلى 6-8 ساعات يومياً، 4-5 أيام أسبوعياً، في أنحاء قطاع غزة، باستثناء رفح.

ويؤثر انقطاع الكهرباء مباشرة على الطعام المجمد، ومضخات المياه، ومكيفات الهواء المنزلية الشخصية، بالإضافة إلى أنه يؤثر على تأمين خدمات أساسية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه المجاري والعلاج الطبي. ونتيجة لذلك، تُضطر المؤسسات العامة إلى الاعتماد بصورة كبيرة على المولدات وغيرها من الأجهزة البديلة التي تعتبر حساسة للغاية نظراً لعدم توفر قطع غيار لها بصورة منتظمة. وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من أن انقطاع الكهرباء المتواصل لا يهدد حياة مئات المرضى بالخطر فحسب، بل إن من شأنه أن يؤدي إلى إعطاب الأجهزة الطبية في المستشفيات.

فيضان غزة والاستجابة له

وقد تضرر نتيجة هذه الفيضانات ما يقرب من 800 شخص يعيشون في المنطقة؛ وتعتبر الأغلبية الساحقة من العائلات المتضررة عائلات لاجئين مسجلين، أكثرها عائلات بدوية تعيش على طول ضفاف وادي غزة. وقد أصيب عدد من الأشخاص في الأماكن المتضررة إصابات طفيفة استدعت نقلهم لتلقي العلاج الطبي. ووصل مستوى مياه الفيضانات في بعض المناطق إلى 70-50 سنتيمتراً داخل المنازل في حين وصل مستوى المياه في منطقة جحر الديك إلى مترين، مما أدى إلى تدمير وتخريب العديد من الأغراض المنزلية كالأثاث، ومخزون الطعام، والأجهزة الكهربائية، واضطرت بعض العائلات إلى الرحيل بصورة مؤقتة أثناء الليل إلى منازل الأصدقاء والأقارب منتظرين انحسار الماء، إلا أنهم جميعاً تقريباً بقوا خارج منازلهم ليلة واحدة فقط، وما زال عدد قليل منهم يعيش في منازل مستضيفيهم بانتظار جفاف المنازل وإعادة ترميمها. ويقدر عدد الماشية التي نفقت بحوالي 500 رأس من الخراف وبعض الماعز، بالإضافة إلى مئات من الدجاج، من بينها تلك التي نفقت في مزرعتين للدواجن، إضافة إلى تدمير العديد من خلايا النحل نتيجة لهذه الفيضانات. ونظراً للمخاوف الصحية، أخلت البلدية العديد من جيف هذه الحيوانات من المنطقة وتخلصت منها؛ وما زالت عمليات التنظيف والإصلاح جارية في المنطقة.

وقد تمت تلبية الاحتياجات الأساسية على وجه السرعة حيث عملت السلطات المحلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وغيرها من الوكالات والمنظمات غير الحكومية الشريكة على توزيع أغراض



يبين آخر مسح أجرته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) أنّ 200 عائلة من اللاجئين ما زالت تعيش في خيام أو مساكن مؤقتة بدون أسقف أو نوافذ أو أبواب ملائمة. وردا على ذلك أطلقت الأونروا مشروعاً لبناء مساكن مؤقتة مبنية من الطوب الترابي المضغوط. ويتميز هذا الطوب المصنوع من التراب المتوفر بكثرة في غزة والذي يتم الحصول عليه من المحاجر بأنه قوي، ومتين وصديق للبيئة ومناسب للأجواء الحارة.

وبالرغم من أن المساكن المبنية من الطوب الترابي المضغوط لا يعوض جهود إعادة الإعمار والإسكان الضخمة المطلوبة في قطاع غزة، إلا أنه يلبي الحاجة الطارئة للمساكن ودفعه ضرورة للغاية لاقتصاد غزة؛ ويشار إلى أن جميع المواد والأيدي العاملة المستخدمة مصدرها من غزة. وتقدر منظمة العمل الدولية التي تدعم المشروع من خلال تدريب المقاولين الذين وقع الاختيار عليهم أنّ هذا المشروع سيوفر ما يصل إلى 50,000 يوم عمل. وحتى هذا التاريخ، حصلت ثلاث عائلات على منازل مبنية من الطوب الترابي المضغوط وهناك خطط لبناء مثل هذه المساكن لجميع العائلات المشردة التي تمتلك الأراضي. 15

المقاومة للماء للمنازل الأكثر تضرراً. ومنذ 29 كانون الأول/ديسمبر 2009 (حتى أوائل شباط/فبراير) سمحت إسرائيل بدخول كمية محدودة من الزجاج (66 شاحنة تحمل 59,009 ألواح من الزجاج)، بحيث أصبح الزجاج متوفراً لإجراء إصلاحات في المنازل التي لحقت بها أضرار.

ونظراً لتوفير مساعدات نقدية لتغطية تكاليف المعيشة والمساعدة في سداد رسوم الإيجار استطاع معظم النازحين الذي يقدر عددهم بحوالي 3,500 عائلة (20,000 شخص)، استئجار المنازل أو إيجاد مسكن بديل. ونظراً لزيادة الطلب على سوق الإيجار، والذي لم يكن مصحوباً بزيادة البناء الجديد، ارتفعت أسعار الإيجار في معظم المناطق، وخصوصاً في رفح، بصورة كبيرة مما اضطر العديد من العائلات إلى تقاسم أماكن سكنها المكتظة أصلاً مع أقاربها. ولتلبية احتياجات الأشخاص المشردين الذين لم يجدوا مكاناً للإيجار بصورة أفضل، بدأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) بناء بيوت مؤقتة باستخدام مواد تقليدية (أنظر المربع). وحالياً تسعى الوكالات الأخرى للحصول على تمويل لمشاريع تستخدم نفس التقنية.

المساعدات الغذائية ما زالت حيوية

وفي أعقاب الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، حصل ما يزيد عن 85 بالمائة من مواطني غزة على مساعدات غذائية.¹⁶ وبالرغم من مستوى التغطية المرتفع لهذه المساعدات، لا يزال مستوى انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً نظراً لتفشي الفقر وانعدام القدرة الشرائية لشراء الطعام وتوفير الاحتياجات الحيوية الأخرى. وفي السنة الماضية منذ نهاية الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، نفذت العديد من الوكالات نشاطات المساعدات الغذائية.¹⁷ وقد وصلت متطلبات المشاريع التي أبلغ عنها عبر عملية المناشدة الموحدة 2009 إلى 167 مليون دولار أمريكي تم تمويل 110 ملايين دولار منها (65 بالمائة). وإلى أن يتم رفع الحصار كي يصبح بالإمكان تحسين مستوى الأمن الغذائي، تبقى قسائم الطعام والمساعدات النقدية أمراً حيوياً، بالإضافة إلى ضرورة توسيع التدخلات لدعم شبكات الأمن. ومن المطلوب أيضاً مواصلة تقديم الدعم للإنتاج المحلي من الطعام الطازج المستهلك محلياً من أجل تحسين جودة التغذية.

القيود تعيق إعادة بناء قطاع المياه والصرف الصحي
تضررت فعالية تأمين المساعدات في قطاع المياه والصرف الصحي بصورة حادة جراء القيود المفروضة على الواردات. وتقدر عملية المناشدة الموحدة 2009 أنّ المتطلبات الإجمالية للمشاريع المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي تبلغ 22.8 مليون دولار تم تمويل 13.2 مليون دولار منها (58 بالمائة). وقد نفذت الاستجابات الرئيسية في هذا القطاع على يد

مصلحة مياه بلديات الساحل، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة التطوع المدني (GVC)، وأوكسفام - المملكة المتحدة، ومؤسسة إنقاذ الطفل، ومنظمة العمل ضد الجوع (ACF)، ومنظمة كير (Care)، ومنظمة الإغاثة والتنمية الدولية (IRD)، والإغاثة الإسلامية، والأياي المسيمة، والمجموعة الهيدرولوجية الفلسطينية (PHG)، ومنظمة التعاون الإيطالي (COOPI) (المخلفات الصلبة). وبالرغم من القيود المفروضة على البضائع الضرورية فقد تمّ إجراء بعض الإصلاحات: حيث أصلح 11 بئراً كانت بحاجة إلى ترميم واسع أو إعادة بناء كاملة، باستثناء المولدات. بالإضافة إلى إجراء بعض الترميمات البسيطة في ثمانية آبار أخرى تضررت خلال الحرب. وقد دمرت خلال الهجوم حوالي 8,700 خزان من خزانات الأسطح استبدلت من خلال توزيع عدد مماثل من خزانات مصنوعة من مادة البولي إيثيلين. ولم تُنفذ سوى عملية ترميم واحدة في مستودعات المياه وذلك في منطقة حجر الديك حيث أجريت على المستودع بعض التصليحات البسيطة وهو يعمل الآن بحوالي 75 بالمائة من قدرته التشغيلية مقارنة بما قبل الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»؛ وقدمت منعت القيود المفروضة على استيراد الأسمت ترميم مستودعات مياه أخرى. مع العلم أن تقديرات تكاليف إصلاح خزانات المياه كانت أقل مما ينبغي نظراً لعدم شمول مستودع مياه بسعة ثلاثة آلاف مليون متر مكعب تابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في صلاح الدين، ومستودع المياه في بيت لاهيا في التقارير الأولى. وتحتاج مصلحة مياه بلديات الساحل إلى ما لا يقل عن 1,250 طن من الإسمت من أجل إعادة بناء مستودعات المياه.

ومنذ انتهاء الهجوم العسكري الإسرائيلي أصلحت شبكة مياه يبلغ طولها 32.9 كيلومتر، وشبكة مجاري يبلغ طولها 6.0 كيلومتر بالإضافة إلى إجراء تصليحات على منشآت معالجة مياه الصرف الصحي. بالرغم من ذلك انخفض الوصول لشبكة المياه الذي قُدر بنسبة 97% قبل الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، إلى 93% حالياً؛ حيث بقي 10,000 مواطن ممن قطعت عنهم شبكات المياه خلال الحرب بدون شبكات مياه. كما أن انعدام الإصلاحات عموماً في مناطق مثل عزبة عبد ربه، والزيتون، والعطاطرة، جعل من غير المجدي فحص إعادة تأهيل شبكة المياه.

القطاع الزراعي غير قادر على الانتعاش

تسببت القيود الصارمة على دخول المواد الزراعية ومواد إعادة البناء، والظروف الجوية القاسية، إلى جانب القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق الصيد في إعاقه إنعاش القطاع الزراعي في قطاع غزة.¹⁸ وتقدر عملية المناشدة

الموحدة 2009 أن المتطلبات الإجمالية للمشاريع الزراعية في غزة تبلغ 31.1 مليون دولار تم تمويل 15.5 مليون دولار منها (50 بالمائة)¹⁹.

إن الطلب المرتفع على المواد الزراعية الشحيحة، وخصوصاً الأسمدة، والأغطية البلاستيكية التي تستخدم للعزل أو لتجميع مياه الأمطار، والفولاذ والخشب الضروري لبناء البيوت البلاستيكية (الدفئيات)، وحظائر الماشية إضافة إلى أنابيب الري تضطر المزارعين إلى شراء هذه المنتجات بأسعار مرتفعة وأو من المعايير الموجودة أسفل الحدود بين رفح ومصر. وبما أن «بضائع الأنفاق» لا تخضع لأي رقابة، فهناك قلق حول جودة هذه البضائع وخصوصاً تلك المتعلقة بالماشية والأدوية البيطرية. وبالرغم من أن التصدير المتواصل مؤخراً للفراولة وأزهار الزينة يمثل قسماً صغيراً من القطاع الزراعي، فإن إعادة عمل الأجندة الزراعية بصورة كاملة يعتمد على فتح المعابر من أجل توفير الوصول على المستوى التجاري للمواد، والأراضي الزراعية ومناطق الصيد المهمة.

آخر تطورات مرض أنفلونزا الخنازير (H1N1) في غزة في أواخر عام 2009

في آخر نشرة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) حول الأوبئة في قطاع غزة أصدرت في 21 كانون الثاني/يناير، أفادت الوكالة أن عدد الحالات التي تأكدت إصابتها بمرض أنفلونزا الخنازير (H1N1) في قطاع غزة بلغ 174، في حين توفيت تسع حالات مصابة بهذا المرض خلال الفترة ذاتها. وحتى نهاية عام 2009، ظل الإسهال المائي، والإسهال الدموي الحاد المسبب الرئيسي لحالات المرض في صفوف اللاجئين في قطاع غزة. بالرغم من ذلك تشير المؤشرات الأخيرة إلى انخفاض في حالات المرض، مقارنة بالمؤشرات السابقة التي أشارت إلى تذبذب في عدد الحالات المرضية. وعلى غرار ذلك، شهد مرض التهاب الكبد الفيروسي الحاد، وحمى التيفود انخفاضاً هي الأخرى.

آخر تطورات التحويلات الطبية إلى الخارج

في 7 كانون الثاني/يناير توفي طفل يبلغ من العمر سنتان جراء عيب خلقي في القلب لم يتمكن الأطباء من علاجه في غزة. وقد توفي الطفل بينما كان ينتظر موعداً حدد له في مركز وولفسون الطبي في إسرائيل، بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير مع العلم أن هذا الموعد كان قد تأجل في الماضي. وخلال كانون الثاني/يناير بت مكتب الارتباط الإسرائيلي في 1,081 طلباً قدمها مرضى تم تحويلهم لتلقي العلاج الطبي خارج غزة. وقد صودق على 78 بالمائة من هذه الطلبات، وتم تأجيل البت في 19 بالمائة منها، بينما رفض اثنان بالمائة. وبتأجيل الطلبات، يخسر المريض الموعد المحدد مسبقاً في المؤسسة الطبية المعنية، ويجب على المريض أن يسعى إلى

تحديد موعد آخر وبالتالي تقديم طلب جديد بالكامل. ويشار إلى أن معدل الطلبات التي صودق عليها خلال كانون الثاني/يناير أعلى بنسبة 16 بالمائة مقارنة بالمعدل الشهري خلال عام 2009 (66 بالمائة). إضافة إلى ذلك، تم تحويل 173 شخصاً للعلاج في المرافق الصحية المصرية. وقد فتح معبر رفح لفترة أربعة أيام ما بين 3 و 6 كانون الثاني/يناير، حيث سُمح بخروج 623 مريضاً، من بينهم العديد ممن حولوا للعلاج خلال الأشهر السابقة، من غزة للوصول إلى المرافق الصحية المصرية.

إسرائيل تصدر تقريراً لمواجهة نتائج تقرير جولدستون

في أعقاب القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي دعا إسرائيل والجانب الفلسطيني إلى إجراء تحقيقات حول نتائج بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول صراع غزة (والتي تعرف أيضاً «بتقرير جولدستون»)، أصدرت إسرائيل في 29 كانون الثاني/يناير تقريراً يتضمن معلومات حول تنفيذ تحقيقات وإجراءات قضائية تتعلق بالمزاعم التي أكدت وجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد أفادت إسرائيل في تقريرها أنها بدأت التحقيق في 150 حادثة منفصلة، من بينها 36 تحقيقاً جنائياً فتح حتى الآن. وعلى نطاق أوسع، فتح الجيش الإسرائيلي ستة تحقيقات خاصة على مستوى القيادة لمعالجة عوامل قلق عامة ظهرت خلال الحرب. بالإضافة إلى ذلك، يفصل التقرير إجراءات التحقيقات الإسرائيلية ويصف الآليات المختلفة المتبعة، بما في ذلك تلك المتبعة في النظام العسكري بالإضافة إلى الإشراف المدني الذي يتحمل المسؤولية عنه النائب العام والمحكمة العليا.

وعلى الصعيد ذاته، ذكرت حركة حماس خلال مؤتمر صحفي عقد في 27 كانون الثاني/يناير بأنها شكلت لجنة خاصة لمتابعة توصيات تقرير جولدستون. وقد أعدت اللجنة تقريراً من 52 صفحة من المتوقع صدوره قريباً. وفي 25 كانون الثاني/يناير أيضاً، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن تأسيس لجنة تحقيق تركز على انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ارتكبتها خلال الهجوم العسكري «الرصاصة المصبوب». وستتألف اللجنة المكونة من ثمانية أعضاء يرأسهم الرئيس السابق للمحكمة العليا الفلسطينية، عيسى أبو شرار. وتفيد التقارير أن السلطة الفلسطينية كانت قد قدمت تقريراً أولاً للأمم المتحدة يشرح الإجراءات التي ستتبعها اللجنة في التحقيق بشأن جرائم الحرب الفلسطينية المزعومة. غير أن محتوى هذا التقرير لم يعلن عنه.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة



أطفال من تجمع الكعابنة البدوي يتلقون دروساً في مدرسة سوف تهدم. تصوير جو كيليسيف، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو)

فيه المدرسة، إلى منطقة أخرى (أنظر قسم القيود المفروضة على حرية الوصول في الكعابنة في غور الأردن).

على غرار ذلك، يعاني طلاب التعليم العالي في غزة من معوقات تفرض على وصولهم إلى المؤسسات التعليمية خارج القطاع، وذلك نظراً لاستمرار إغلاق المعابر مع مصر وإسرائيل. ولكن على الرغم من ذلك، نتيجة فتح معبر رفح بصورة استثنائية لفترة استغرقت خمسة أيام خلال هذا الشهر استطاع 481 طالباً قُبِلوا للدراسة في جامعات خارج البلاد مغادرة قطاع غزة عبر مصر في بداية شهر كانون الثاني/يناير؛ بينما ظلّ 319 طالباً آخر ينتظرون الخروج من غزة. زد على ذلك أن الحظر المفروض على دخول السكان الفلسطينيين المسجلين في قطاع غزة إلى الضفة الغربية منذ 2003 قد غير الوضع الديموغرافي في الجامعات بصورة كبيرة للغاية. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد الطلاب من سكان غزة الذين يدرسون في جامعة بيرزيت (رام الله) في عام 2000، 350 طالباً، أما في عام 2005 فقد انخفض هذا العدد إلى 35؛ واليوم لا يوجد فيها أي طالب من غزة على الإطلاق.²¹ وهناك حالة مشابهة في جامعة بيت لحم. وفي حادثة بارزة،

كانون أول 2009	كانون ثاني 2009	
0	1	عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين
0	0	عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين
9	11	عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين
0	1	عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين
0	37	عدد الأطفال الفلسطينيين المشردين نتيجة هدم المنازل
305	305	عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

تحديات أمام تطبيق الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يعتبر الحق في التعليم حقاً أساسياً معترف به عالمياً وتكفله مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.²⁰ ويعاني الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة من معوقات نتيجة للنزاع المسلح، والحصار المستمر على غزة، والسياسات التي تعيق الاستثمار في توسيع وتحديث المرافق التعليمية، وتحديد القيود المفروضة على البناء في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. وتبرز العديد من الحوادث التي وقعت خلال هذا الشهر التحديات التي يواجهها الأطفال والشباب الفلسطيني في إحقاق حقهم في التعليم.

وما زال الحق في التعليم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية يعاني من معوقات بسبب عمليات الهدم وأوامر الهدم. ففي 10 كانون الثاني/يناير هدمت السلطات الإسرائيلية المدرسة الابتدائية في المجمع السكاني الفلسطيني خربة تانا (أنظر القسم الخاص بالتشريد)؛ وقد كانت هذه المدرسة قد هدمت من قبل في عام 2005 وأعيد بنائها بعد ذلك. وخلال هذا الشهر أيضاً أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية أوامر هدم جديدة بحق المدرسة التي تخدم طلاب مجمع الكعابنة البدوي الواقع في محافظة أريحا، بحجة عدم وجود تراخيص للبناء. وتتألف هذه المدرسة التي تقدم الخدمات التعليمية الأساسية التي يستفيد منها 60 طالباً من الصف الأول وحتى السابع من خمسة غرف صفية من بينها مبنيان من الاسمنت وخيمة واحدة وغرفتان مبنيتان من الزنك. ونظراً للنقص الحاد في مساحة قاعات الدراسة اشترت السلطة الوطنية الفلسطينية غرفتان متنقلتان لم يكن بالإمكان نصبهما منذ أوائل عام 2009 نظراً لرفض الإدارة المدنية الإسرائيلية إصدار تصريح يسمح بذلك، مشيرة إلى خطة قائمة لنقل سكان المجمع برتمه، بما

56 بالمائة من التمويل لمشاريع في قطاع غزة (372 مليون دولار أمريكي). وظل الغذاء يمثل أكبر قطاع من قطاعات عملية المناشدة الموحدة بتمويل مطلوب يبلغ 248 مليون دولار، أو 37 بالمائة من مجمل التمويل المطلوب. ويأتي في المرتبة الثانية بعد هذا القطاع، قطاع الإنعاش الاقتصادي (29 بالمائة من مجمل التمويل)، والصحة، والزراعة (7 بالمائة)، والمياه والصرف الصحي (6 بالمائة)، وخدمات التنسيق والدعم (5 بالمائة)، والتعليم (4 بالمائة)، والحماية (3 بالمائة) والمأوى (2 بالمائة).

وفي كانون الثاني/يناير مول مركز الريف للتنمية المستدامة مشروعاً تنفذه منظمة غير حكومية بولندية لتأمين مضخات مياه متحركة لمواجهة الفيضانات التي تحدث في الأماكن العامة والسكنية في غزة. وسيلبي هذا المشروع الاحتياجات المحددة في خطة الاستجابة لفصل الشتاء في غزة من خلال تزويد ستة مضخات لمصلحة مياه بلديات الساحل للمساعدة في مواجهة الفيضانات المتزايدة خلال فصل الشتاء. ويصل التمويل إلى 200,000 دولار أمريكي. وقد صنفت لجنة المياه والصرف الصحي الحاجة لهذه المضخات كأولوية قصوى. الهوامش

مُنحت هذا الشهر طالبة فلسطينية تبلغ من العمر 22 عاماً تدعى برلنتي عزام درجة البكالوريوس بعد استكمال دراستها عبر الهاتف والبريد الإلكتروني، وذلك بعد أن قضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية الشهر الماضي بتأييد قرار إبعادها إلى قطاع غزة بدريعة. أنها «تقيم بصورة غير قانونية في الضفة الغربية» (أنظر تقرير مراقب الشؤون الإنسانية كانون الأول/ديسمبر 2009).

وخلافا لهذه التطورات في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أنه سيعترف رسمياً بقرار حكومي أصدر قبل خمس سنوات يقضي بترقية وضع الكلية الموجودة في مستوطنة آرييل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية (سلفيت)، إلى «مركز جامعي» وهو وضع يسبق الاعتراف بها كجامعة كاملة الحقوق. ومن المتوقع أن يزيد هذا الوضع من التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة بالإضافة إلى توسيع نشاطها وعدد طلابها.²² وبالرغم من الإعلان عن تجميد البناء في المستوطنات في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، إلا أن بناء وتوسيع المدارس أعفي من هذا التجميد بعد اعتراف الحكومة الإسرائيلية بأهمية وجود بنية تحتية تعليمية ملائمة.

آخر تطورات تمويل المساعدات الإنسانية

حصلت المشاريع الإنسانية المدرجة في قائمة عملية المناشدة الموحدة لعام 2010 على ما يقرب من 13 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 2 بالمائة من إجمالي التمويل الذي تطلبه عملية المناشدة الموحدة (664.4 مليون دولار أمريكي). وخصصت

1. إضافة إلى ما مجموعه خمسة فلسطينيين أصيبوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية في حوادث متصلة بمستوطنين إسرائيليين.
2. يُقدر بأنّ حوالي 475 فلسطينياً يهددهم خطر الطرد القسري، وسلب الملكية، والتشريد بسبب خطط المستوطنين في الشيخ جراح.
3. لمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "كبح عنف المستوطنين الإسرائيليين وإخلاء البؤر الاستيطانية"، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
4. أنظر عكيفا إدار، "رئيس البلدية يتحدى قرار محكمة بإخلاء يهود من منزل في القدس الشرقية"، هآرتس، 22 كانون الثاني/يناير 2010.
5. في نهاية عام 2009، أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة استعراضاً للبيانات المتوفرة لديه حول عمليات الهدم في القدس الشرقية خلال عام 2009 ولائمتها بمعلومات تتوفر لدى عدد من المنظمات التي توثق عمليات الهدم في القدس الشرقية. وبعد تدقيق عدد من الحالات والتحقق من الحالات التي تمت الإبلاغ عنها، عدل المكتب الرقم الإجمالي لعمليات الهدم رافعا إياه إلى 80 عملية هدم.
6. يُقدر أن حوالي 28٪ من منازل الفلسطينيين التي بنيت تخالف متطلبات التنظيم الإسرائيلية الأمر الذي قد يعرض 60,000 فلسطيني في القدس الشرقية لخطر هدم منازلهم.
7. وقد أغلقت هذه المناطق بناءً على الصلاحيات الممنوحة لقائد الجيش الإسرائيلي بموجب الأمر العسكري رقم 378، الأمر الخاص بقوانين الدفاع، والذي نشر أول مرة في عام 1970 وعدّل مرات عديدة منذ ذلك الوقت. وبموجب هذا القرار يخول قائد الجيش الإسرائيلي بإصدار قرار يعلن فيه أي منطقة كمناطق مغلقة. والأشخاص الذين يدخلون المنطقة المغلقة أو يتواجدون فيها بدون تصريح من القائد العسكري، إلا إذا أعفوا من ذلك، فيتم إخلاؤهم من المنطقة. ولا تنطبق صلاحية إخلاء شخص موجود في منطقة مغلقة بدون تصريح على شخص يعتبر «مقيماً دائماً في المنطقة المغلقة». وبالرغم من ذلك تبقى المعايير التي يُحدد بموجبها المقيمون «الدائمون» غير واضحة. أنظر الأمر الخاص بقوانين الدفاع (يهودا والسامرة) (رقم 378)، 1970-5730، البند. 90(C).
8. مثلاً، لمزيد من التفاصيل حول الصعوبات التي يواجهها سكان جنوب الخليل في الاعتراف بهم "مقيمين دائمين"،
9. أنظر بتسيلم، ترحيل المواطنين من منطقة جنوب جبل الخليل، شباط / فبراير 2000، ص. 12-16.
9. لمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "تقييد الحيز: سياسة التخطيط التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية"، كانون أول/ديسمبر 2009.
10. يتميز تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و (ب) و (ج) بأنه لا ينسجم مباشرة مع المناطق التي أقام عليها الفلسطينيون البناء من قبل. فهناك 400 قرية فلسطينية قسم من مساحتها المبنية تقع في المنطقة (ج)، ومن بين هذه القرى 150 قرية تقع كامل أراضيها في المنطقة (ج).
11. لمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "تقييد الحيز: سياسة التخطيط التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية"، كانون أول/ديسمبر 2009.
12. لا يتضمن هذا الرقم 84 معيقاً من بين 93 معيقاً الموجودة في القسم الذي تسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل، بالإضافة إلى 63 "حاجز بوابة"، تسيطر على حركة عبور الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية التي يفصلها الجدار.
13. بالرغم من أن القوات الإسرائيلية تجري بالعادة فحصاً خارجياً بالعين على حواجز التفتيش الخارجية، إلا أن الجنود الموجودون على الحواجز أحياناً يصرون على إجراء تفتيش أكثر عمقا للسيارات، إلا في حالة وجود شخصية دبلوماسية في السيارة. ووفقاً لمعاهدة الأمم المتحدة بشأن الميزات والحصانة (1946)، تتمتع ممتلكات الأمم المتحدة بحصانة من التفتيش، وعليه، يعطى أفراد أطقم الأمم المتحدة تعليمات بعدم السماح بتفتيش السيارات.
14. يبلغ مجمل المبالغ المطلوبة وفقاً لعملية المناشدة الموحدة 2009 لمشاريع غزة، 589.7 مليون دولار أمريكي، تم تمويل 402.3 منها (68 بالمائة). وقد كان هنالك 44.2 مليون دولار إضافية مطلوبة لمشاريع مشتركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تم تمويل 28.9 منها (65 بالمائة).
15. تظل جميع العائلات التي حصلت على بيوت مبنية من الطوب الترابي المضغوط مؤهلة للحصول على مساعدات إعادة إسكان حالما تبدأ عملية إعادة الإعمار.
16. يؤثر انعدام الأمن الغذائي على 60.5 بالمائة من الأسر في قطاع غزة، بينما يعتبر 16.2 بالمائة من الأسر عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

20. اتفاقية حقوق الطفل؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفقرة 26؛ الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية (ICESCR, 1966).

21. حملة الحق في التعليم

22. وفق تقارير إعلامية إسرائيلية، يواجه قرار إعادة تسمية الكلية بمركز جامعي تحدياً من لجنة التخطيط والميزانية الإسرائيلية، التي صرحت أنه بالرغم من تغيير الاسم فلن يطرأ أي تغيير على التمويل الذي تحصل عليه الكلية؛ كما وأوصت اللجنة بإجراء دراسة قانونية لتحديد الظروف التي يمكن من خلالها أن تستخدم المؤسسات التعليمية لقب "جامعة".

17. تتضمن هذه الوكالات، UNRWA، WFP، CHF، IRW، Premiere Urgence، PCOA، ACS، Oxfam GB، Care وPARC.

18. تقييم الأمم المتحدة ووزارة الزراعة، وشركاء آخرين للاحتياجات السريعة والذي نشر في تقرير قطاع الزراعة: أثر أزمة غزة، آذار 2009. لمزيد من المعلومات حول العوامل التي تمنع تحقيق انتعاش في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى الأضرار التي تعرض لها خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب"، أنظر تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2009.

19. كان هنالك 6.1 مليون دولار إضافية مطلوبة لمشاريع مشتركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تم تمويل 1.7 مليون دولار منها (28 بالمائة).

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أوتروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، لحق، بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم فلسطين (PS-DCI)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP، ACAD، ACF-E، AAA،

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org 2 5829962 (0) 972 +